الوفـــد الدائـــم لدولـــة قطـــر لـــدى مكتب الأمـم المتـحدة في جنيـــف
Permanent Mission of the State of Qatar to the United Nations in Geneva

دولـــة قطـــر
State of Qatar

2023/0032150/5

الوفد الدائم لدولة قطر / جنيف

The Permanent Mission of the State of Qatar to the United Nations Office and other International Organizations in Geneva, presents its compliments to the Chief of the Special Procedures Branch - Office of the High Commissioner for Human Rights (OHCHR) in Geneva, and has the honor to refer to the latter's note dated March 8th 2023, and its attachment the **Questionnaire** prepared by the Special Rapporteur in the field of cultural rights, for her next forthcoming report to be presented to the General Assembly in October 2023, on:" how cultural rights are respected, protected and implemented through the policies and methodologies adopted by national, regional and international trade and development agencies".

The Permanent Mission of the State of Qatar is pleased to attach, *herewith*, **the responses** received by the Competent Authorities in the State of Qatar with regard to the above-mentioned Questionnaire.

The Permanent Mission of the State of Qatar avails itself of this opportunity to renew to the Chief of the Special Procedures Branch - Office of the High Commissioner for Human Rights (OHCHR) in Geneva, the assurances of its highest consideration.

Geneva, April 11th 2023

Office of the High Commissioner for Human Rights (OHCHR) - Geneva
United Nations Office at Geneva,
CH-1211 Geneva 10;
Fax. + 41 22 917 90 08;
E-mail: hrc-sr-culturalrights@un.org;

2023/0027679/1

ادارة حقوق الانسان

ردود الإدارة بشأن استفسارات المقررة الخاصة في مجال الحقوق الثقافية

الأسئلة الرئيسية لجميع أصحاب المصلحة

- كيف يتم دمج حقوق الإنسان بشكل عام في سياساتكم وبرامجكم؟ يرجى بيان ما إذا كانت حقوق الإنسان تشكل اعتبارات إلزامية، وفي أي مرحلة من البرنامج يتم دمجها، وما إذا كان هناك أي شكل من أشكال تقييم الأثر والرصد يتم القيام به جراء تطبيقها.

تعتمد السياسات العامة للدولة على إدماج حقوق الانسان المقررة بموجب المواثيق الدولية التي صادقت عليها دولة قطر أو ما أقرته التشريعات الوطنية من حقوق، و يستند تنفيذ السياسات العامة ذات الصلة بتجسيد حقوق الانسان وطنيا إلى التخطيط الاستراتيجي من خلال اعتماد خطة عمل وطنية لحقوق الإنسان تتولى إعدادها لجنة مشكلة لهذا الغرض من قبل مجلس الوزراء وتضم مختلف الجهات الحكومية المعنية بتكريس حقوق الانسان ، و تتولى هذه اللجنة اعتماد منهج تشاركي بشأن تصميم خطة العمل الوطنية لحقوق الانسان مع المنظمات المعنية بتعزيز وحماية حقوق الإنسان في الدولة استنادا للاشتراطات التي يقتضيها دليل مكتب مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان الاسترشاد وأفضل الممارسات.

وتعد حقوق الانسان المقررة بموجب المواثيق الدولية التي صادقت عليها أو تلك التي أقرتها التشريعات الوطنية أحكام قانونية إلزامية، وجزءاً من دستور الدولة و الأنظمة القانونية، وتبعا لذلك فإن حقوق الإنسان تعد من الروافد الإلزامية عند التخطيط للسياسات القطاعية، و تكون تلك الحقوق أيضا من العناصر التي يتم دمجها ضمن الاستراتيجية الوطنية للتنمية بهدف ضمان حمايتها و تعزيز ترسيخها في الواقع.

تخضع مختلف الخطط الوطنية ذات الارتباط المباشر بحقوق الإنسان أو تلك التي تتعلق بتحقيق أهداف تنموية مرتبطة بتجسيد حقوق الإنسان إلى التقييم الزمني من خلال الرصد الدوري لتطور تنفيذ تلك الخطط و السياسات ، و يتولى جهاز التخطيط و الإحصاء في الدولة مهمة متابعة تنفيذ الأجهزة الحكومية للسياسات الوطنية و الخطط التنموية القطاعية بما يتيح ضمان الرقابة على تنفيذ مختلف البرامج ذات الصلة بتعزيز و تنمية حقوق الانسان ، و بالإضافة إلى ذلك تتولى اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان كهيئة

مستقلة مهام رصد أوضاع حقوق الإنسان في الدولة و إعداد تقارير سنوية يتم نشرها تتضمن تقييم للسياسات العامة للدولة في ما يتعلق بترسيخ حقوق الانسان .

- يرجى تقديم أمثلة لأي برامج تسهم في احترام وحماية وتطبيق الحقوق الثقافية، ولا سيما:

- الحق في الوصول إلى التعبيرات والمعارف الإبداعية ونقلها، وفي الوصول إلى إبداع الآخرين ومعارفهم،

يتضمن حق الفرد في التمتع بالثقافة و تنميتها من خلال ضمان الحق في الوصول لمختلف الأنشطة الثقافية التي تتيح له الاطلاع على مختلف الإنتاج الأدبي و الفني و الاستفادة منه ، بالإضافة الى الحق في الانتفاع بخدمات الفضاءات الثقافية العامة ، و تتولى الدولة التصميم في هذا الإطار مجموعة من البرامج التي تهدف الى تأصيل الحق الثقافي و تتوزع هذه البرامج على دعم توفر السلع و الخدمات الثقافية ومن الاستثمار في البنية التحتية من خلال إنشاء الفضاءات العامة التي تتيح للأفراد ممارسة الحقوق الثقافية كالمكتبات و المتاحف و المراكز المخصصة لممارسة الأنشطة الثقافية أو التي تعتني بتطوير و صقل المواهب الفنية . كما تتجسد برامج الدولة في تعزيز و تنمية الحقوق الثقافية من خلال توفير الدعم المالي أو الفني لمختلف الأنشطة الثقافية لضمان استمراريتها بما يضمن تجسيد الحقوق الثقافية في الدولة و يتيح للأفراد الانتفاع بمختلف أشكال التعبير الثقافي أو نقلها، و تعكف وزارة الثقافة في هذا الصدد على تنفيذ مجموعة من البرامج الهادفة الى تنمية البيئة الثقافية من خلال دعم الكتاب أو دور النشر أو تنظيم المهرجانات الوطنية ذات الصلة بمختلف الجوانب الثقافية و الفنية ومن ذلك معرض الكتاب أو مهرجان التنوع الثقافي .

وبالإضافة إلى ذلك وفي إطار البرامج الداعمة لتوفير الموارد المالية تولت الدولة إحداث صندوق خاص بمسمى صندوق دعم الأنشطة الاجتماعية و الرياضية ومن بين مهامه توفير الدعم المادي لتنفيذ الأنشطة الثقافية و الفنية في الدولة و دعم البرامج و المشاريع ذات الصلة بالقطاعين الفني و الثقافي.

- الحق في المشاركة في عمليات صنع القرار التي لها تأثير على الحياة الثقافية للفرد، بما في ذلك:
  - حق الأقليات في المشاركة والتشاور بشكل فاعل؛

تساهم الفضاءات العامة في توفير مساحة لضمان مشاركة الأقليات بشكل فاعل كما تعد وسائل الاعلام سوى التقليدية او الحديثة من الوسائط الناجعة في ضمان تشريك الأقليات

1- يرجى تقديم أمثلة حديثة عن البرامج والسياسات والالتزامات عندما:

- تتم مناقشة التنمية المستدامة بمعزل عن نموذج تراكم الثروة؛

لا تعد التنمية المستدامة كخطط أو برامج وطنية مجرد تراكم للثروة في جانبها، و تستهدف هذه الخطط و البرامج العناية بجوانب أخرى ذات صلة بالتنمية المستدامة و التي تخدم الفرد في مختلف الحقوق سوى المادية منها أو المعنوية ومن هذه الخطط و البرامج تلك المتصلة تعزيز الحقوق في الوصول للتكنولوجيا الحديثة و الانتفاع بها ، و تتولى الدولة في هذا الإطار وضع استراتيجية وطنية رقمية تهدف إلى تعزيز تمكين مختلف الشرائح الاجتماعية من نتاج التطور التكنولوجي الرقمي ، أو البرامج و الخطط المتعلقة بتأمين بيئة سليمة و صحية للفرد وفي هذا الإطار اعتمدت الدولة استراتيجية وطنية متعلقة بالاستدامة البيئية .

- يذكر التطور الثقافي ويتم التطرق له؛

يتجسد التطور الثقافي من خلال تحقيق الوعي الاجتماعي بمختلف القضايا ذات الصلة بالحقوق الثقافية أو القطاع الثقافية بما في ذلك مسألة حماية ملامح الهوية الثقافية والوطنية والقدرة على اثرائها بالانفتاح على الثقافات الأخرى، بالإضافة إلى الوعي بأهمية ودور الثقافة في تحقيق التنمية البشرية السليمة، وأهمية التراث الوطني والموروث الشعبي والحفاظ عليه وضمان استمرارية تشكله وتجليه بما يحفز شغف الأجيال القادمة به.

- يتم احترام وحماية وتطبيق التعبير عن التنوع الثقافي؛

تتولى وزارة الثقافة العمل مع مختلف الشركاء في القطاع الثقافي في الدولة على تصميم وتنفيذ برامج ومبادرات تهدف إلى تعزيز التنوع الثقافي في المشهد العام، ومن هذه البرامج تنظيم السنوات الثقافية، وهي تظاهرات تهدف إلى التعريف بالعديد من الثقافات الأخرى، بالإضافة الى ذلك تلعب المراكز الثقافية الأجنبية و وسائل الإعلام دورا مهما في ضمان تجلي التنوع الثقافي على المستوى الوطني بالإضافة إلى الفعاليات و الأحداث الثقافية التي تنظم بصفة دورية و التي تهدف إلى التعريف بالتنوع الثقافي و أهميته ومن ذاك المهرجان الخاص بالجاليات الموجودة في دولة قطر بمسمى " مهرجان " تعزيز تعبير أشكال التنوع الثقافي للجاليات " وهدف إلى التعريف بالإنتاج الفني والموروث الثقافي للجاليات المقيمة في الدولة .

2- يرجى تقديم معلومات عن أي آليات للرصد أو التقييم تقيم آثار برامجكم الإنمائية أو سياساتكم على الحقوق الثقافية. كما يرجى توضيح أي آلية لتقديم الشكاوي وطلب التعويض والجبر في حالات الانتهاكات.

يتولى جهاز التخطيط والإحصاء في الدولة قيادة عملية وضع استراتيجية التنمية الوطنية من خلال جهد تشاوري على مستوى قطر كلها، بمشاركة واسعة من كل القطريين ومن كل فئات المجتمع، ومن ممثلي القطاعين الخاص والعام، فضلاً عن المجتمع المدني.

و تشمل آليات الرصد و التقييم بشأن آثار برامج التنمية على الحقوق الثقافية المتابعة الدورية لتنفيذ تلك الخطط التنموية لبيان نسب الإنجاز و العوائق و التحديات التي قد تواجه تلك الخطط عند تنفيذها، و يتولى جهاز التخطيط و الإحصاء في الدولة إدارة عمليات إعداد ومتابعة استراتيجيات التنمية الوطنية وتقديم الدعم الفني للأجهزة الحكومية بشأن تنفيذها ، و يتولى الجهاز إعداد تقارير دورية تعرض على مجلس الوزراء بشأن التقدم المحرز من قبل الأجهزة الحكومية في تنفيذ الخطط التنموية، كما يتولى الجهاز نشر البيانات و الإحصاءات المتعلقة بتلك الخطط على موقعه الرسمي بما يتيح مشاركتها مع العموم .

أما في ما يتعلق بالشكاوي ذات الصلة بانتهاك أي من الحقوق الثقافية فإن الجنة الوطنية لحقوق الإنسان هي الجهة المعنية بتلقي أي انتهاك و تشمل هيكلة اللجنة قسم الرصد و التوثيق و هو معني بتلقي البلاغات المتعلقة بأي انتهاك لحقوق الإنسان و التحقيق بشأنها و متابعتها مع الأجهزة الحكومية في الدولة ، كما أن للجنة سلطة الرصد التلقائي التي تخول لها الكشف و التحقيق في أي انتهاكات بهذا الشأن .

وحيث إضافة إلى دور اللجنة فإنه وفقا لدستور الدولة إن للسلطة القضائية مهمة حماية الحقوق والحريات من أي انتهاكات قد تطالها وللمواطنين حق اللجوء إلى القضاء وفقا للإجراءات القانونية التي تحددها التشريعات الوطنية لضمان صيانة حقوقهم ورد أي انتهاك قد يطالهم.